

إعادة وحدة مصر والسودان هو الجواب والحل

علي القزق*

التي قام بها بعد زغلول هي الشرارة التي أشعلت الحركة الوطنية في مصر، وكان السودان أهم أسباب الثورة المصرية، حيث اجتاحت البلاد ثورة عارمة عنت الأقاليم في

مصر والسودان، وأصبح شعار وحدة وادي النيل مثاف الشعب في المظاهرات يصيحون به حول دار الندوب السامي في القاهرة، وفي وجه القوات البريطانية التي كانت معسرة في وسط القاهرة، وفي 24 خريف 1924م، سافر سعد زغلول إلى لندن لبيدا مفاوضات مع بريطانيا حول الأمور العالقة بين البلدين، وكانت قضية السودان في رأس المطالب المصرية، وأدى الصلف البريطاني إلى فشل المفاوضات، فعاد سعد زغلول إلى القاهرة ليدعو الشعب المصري بخطبه النارية البلاغية إلى مواصلة النضال لتوحيد مصر السودان، ورضي الإنكليز أم أبوا، وهو يشرح أسباب فشل المفاوضات بكلمته المشهورة «لقد دُعيْنَا إلى الإنتحار فأبينا أن ننتحِر»، وهكذا كانت الوحدة بين مصر والسودان حياة لوادي النيل، وكان الانفصال انتحارا لوادي النيل.

ويسرد المرحوم الشقيري نضال قادة مصر والسودان والأحزاب المصرية والسودانية الدؤوب ضد الإستعمار البريطاني وإعادة وحدة وادي النيل الذي كان مطلباً جماعياً، ليس فيه تنازُّ ولا شاذ، ورغم أن هذا الإجماع الشعبي في شطري الوادي، على الوحدة الشاملة لا فرق بين مطرفين أو معتدلين، ولا بين اليمين واليسار، فقد ظلت بريطانيا ماضية في حكم السودان بصورة مباشرة، لو طرد فيه دعائم الانفصال، وتنشأ الحكم الذاتي تحت شعارات حلوة وبراقة مثل «سودنة السودان» وإعطاء شعب السودان الحق في «تقرير المصير»، وكان حق تقرير المصير، الذي حرّمه عن شعب فلسطين، هو الحجة التي تتذرع بها بريطانيا لتوكيد الانفصال بين مصر والسودان.

ويقول الشقيري رحمه الله بأن وحدة النيل منذ الأقدم عصور التاريخ إلى يوم الانفصال، تضع مسؤولية كبرى على عاتق الطلائع الوطنية في كل من مصر والسودان بأن يناضلوا لإقامة جمهورية وادي النيل، بدلاً من جمهورية مصر وجمهورية السودان، ولقد ارتحل الإستعمار البريطاني الذي كان إحدى العليات الرئيسية التي كانت تحول دون وحدة وادي النيل، وإن بقاء التجزئة بين شطري الوادي هو عار في تاريخ الشعبين الشقيقين، تتحمل مسؤوليته القادات السياسية والفكرية والنقابية والصحفية في كلا البلدين.

الذي أطلق عليه المؤرخون البحر العربي، وعلى خلاف حال القيود والحدود العربية في القرن الواحد والعشرين، فقد كان المواطنون يتمتعون بحرية كاملة في السفر والإقامة والعمل والتجارة في جميع أرجاء الدولة العربية المتحدة من بلاد النوبة إلى ديار الشام.

ويأتى وحدة الوادي وتوحيدها وثائق دولية، فقد صدرت عدة قرارات من قبل الدولة العثمانية التي كانت صاحبة السيادة على القطرين تنص على اعتبار مديريات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وميناءي سواكن ومصوع، وجنوباً حتى خط الاستواء، كل ذلك يؤلف مع مصر كياناً سياسياً واحداً.

وتؤلف هذه الوثائق الدولية بذاتها مرجعاً تاريخياً وقانونياً يثبت بما لا يرقى إليه الشك أن وادي النيل بقطره مصر والسودان، هما بلد واحد يؤلف وحدة سياسية دولية، كآية وحدة دولية قائمة في العصر الحديث.

واعتبر دستور مصر الذي صدر عام 1880م، ومعه قانون الانتخاب، السودان جزءاً لا يتجزأ من مصر، وقد تمثلت وحدة النيل في مظاهر متعددة منها وحدة الجيش والإدارة وبين الولاء ووحدة العلم ووحدة النقد.

وقد استمر هذا الوضع الوحدوي، إلى أن استطاع الإستعمار البريطاني من فصل السودان عن مصر والسيطرة على شؤونته، وكانت مصر نفسها في ذلك العهد تحت الحماية البريطانية، ورغم أن ذلك، فإن الإستعمار البريطاني لم يستطع أن يحكم السودان إلا بإسهم مصر، عن طريق الحكم الثلاثي، وكان ذلك بذاته دليلاً إضافياً على الوحدة القائمة في وادي النيل بين القطرين الشقيقين، مصر والسودان، وإن شئت، السودان ومصر.

ولكن، ما إن وضعت الحرب الغاية الأولى أوزارها، حتى اشتعلت الحركة الوطنية المصرية بقيادة الزعيم الشعبي الأكبر سعد زغلول، وأصبحت «وحدة وادي النيل»، هي الشغل الشاغل للشعب في مصر إلى جانب قضية الجلاء والإستقلال التام، وتاجت المشاعر الوطنية في أرجاء القطرين الشقيقين، ولم يسع بريطانيا إزاء الحركة الوطنية المصرية إلا إلغاء الحماية على مصر والإعتراف باستقلالها وسيادتها، ولكن مع تحفظات كان من أهمها بقاء أمر السودان على حاله تحت الحكم البريطاني المباشر، وكانت المبادرة الوطنية الأولى

تُكشف إشراقه كل شمس عن مخططات جديدة تشنها إسرائيل ضد هذه الدولة العربية أو تلك، وتستفرد بها واحدة واحدة، فمن تحريض دول منبع النيل للحكم بماسورة مياه مصر والسودان بغية تعطيش الشعب المصري والسوداني وتجويعهم وإفلاسهم، إلى الدراسات التي أعدها الباحثان الإسرائيليان ألون ليفين ويوفال بستان التي كشفت النقاب عنها مؤخراً مجلة «سيكور ميموفا» العول المتخصصة في الشؤون السياسية والإستراتيجية، وذلك لتأجيج صراع ديني إسلامي مسيحي بين شعوب ودول منبع النيل؛ أثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي من جهة، وبين مصر والسودان والصومال، إلى الإستمرار في تهديد أمن وإستقرار جميع الدول العربية إن كان بشكل مباشر أو غير مباشر، أمام هذه المخاطر الكبيرة التي تجابه الأمة العربية لا يسع المواطن العربي إلا أن يطرح السؤال الشبير، ما العمل؟ والجواب يأتيها بثلاث كلمات، وحدة وادي النيل.

قال المرحوم أحمد الشقيري في كتابه «علم واحد وعشرون نجمة» الذي صدر عام 1977م والذي يستعرض فيه قضية الوحدة العربية من توحيدها التاريخية والسياسية والدستورية وحوالها القومية، بأن مصر والسودان، اللذين يضمهما حوض النيل، كانا بدأ واحداً عبر تاريخهما الطويل، ولقد جمع النيل الخالد بينهما بروابط مشتركة في الحضارة والتاريخ، بالإضافة إلى مقومات الوحدة الأخرى، والعلاقات التي تربط بين شطري الوادي ترجع إلى عصور قديمة في التاريخ، فإن أول ما يطلعنا به التاريخ أن أقدم كيان وحدوي عرفه الإنسان، كان في وادي النيل، احد مواطن العرب العريقة العتيقة، والتاريخ هنا هو ما دونه المؤرخون القدامى وما كتفله الآثار والمقابر الهياكل والأحجار.

وبأن أكبر علماء القانون في هذا العصر يذكرون بأن السودان في عصوره الأولى، وفي عهود الفرس واليونان والبطالسة والرومان والعرب والأتراك، لم ينفصل عن مصر بل كان يكوّن معه بلداً واحداً، وقد شرح المؤرخ المصري الكبير الدكتور سليم حسن في المجلد الثاني من كتاب «مصر القديمة» فصول مستفيضة عن حضارة تلك المملكة المتحدة ومآثرها، إذ شرح كيف أصبحت بولة عظيمة بسطت سلطانها على الوجهين القبلي والشامي من وادي النيل ثم تجاوزت إلى بلاد النوبة في الجنوب، وإلى سيناء وفلسطين وفينيقيا (سورية) وليبانيا في الشمال، وأفاض في ذكر أجهزة الحكومة المتنوعة من قضائية وإدارية ومالية وعسكرية وملاحية وزراعية وصناعية، بالإضافة إلى النشاطات العلمية والرياضية والطبية والفلكية والكتابة والأدب والفن، فقد كانت لهذه الدولة العربية المتحدة، أنساطيل تمخر في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك في البحر الأحمر

* سفير فلسطيني سابق